هذا الحادث لامتناع ان يكون عرض الشيء محله لكن يحلها اللازم
باطل اما الاول فلاستحالة وجود الحادث بمحل ما وجه واما الثاني فلانه
خلف وان وجد فيه اي ان وجد العرض مختصا بذلك الوقت فح عاد
الكلام فيه اختصاصه اي احتصاص ذلك العرض بهذا الوقت بان يقال
العرض المذكور حادث هذا العرض في هذا الوقت اما ان يوجد قبل هذا
الوقت او معه والاول يوجب المحذور والثاني يوجب بعد الكلام
كما مر الى ان يلزم التسلسل الذي هو المنزه عن العرض وهو المطلوب والمعتزلة
المنزلة على ان افعاله واحكامه معللة برعاية مصالح العباد ولان
الغرض منه عبث وهو على الحكيم محال واجيب بان العبث المذكور
في قولكم العبث على الحكيم محال ان كان عبارة عن الغرض فهو غير مسلم
وان كان عبارة عن الخلو عن الغرض فهو مسلم لكن
لا نسلم ان كل ما يصدر عنه تعالى يكون خاليا عن الغرض بل قد يكون
لغرض يعود اليه تعالى كما سيجيء في بحث الحكمة والغرض
اولا وبالذات وقد يكون لغرض يعود الى غيره تعالى بالواسطة فان الغرض
الاصلي من التكليف التعريض اي تعريض المكلف لاستحقاق التعظيم
بالثواب بسبب ارتكابهم التكليف به فان التحصيل والوصول الى
التعظيم بدون استحقاق ذلك التخصص للمعظم قبيح عقلا فلا
يصدر منه تعالى فلنا مبناه اي مبنى هذا الكلام على الاصول المشروحة
في افعاله وقد سلم بطلانه ومع ذلك فالمعتزلة انما صح ممن يقول
بالحسن والقبح واجيب منكرو التكليف بان العبد مجبور في افعاله لانا
من فعل يكون افعاله جارية مجرى حركات الجمادات فمنع تكليفه
ضروري انه ليس تكليف الجمادات ومن يجري مجراهم ولئن ادعى
عدم الغرض كان عبثا ممتنع فلا يفعل الحكيم تعالى وان كان لغرض
فذلك الغرض لا يكون له تعالى عنه ولا لغيره فلا تقع قادر على تحصيله
ابتداء فضلا عن التكليف واجيب بان حاصل التكليف انما ان علم
تعالى انه لا يخلق فيه ولا للثواب في حاصل العقاب على اصل الشيعة والا
وفرقان بين السعداء والاشقياء فان المهمل سعيد والاشقى

والامثال والاماء علامات ومعرفات لا موجبات وحكما ان اذا كان
التكليف عبارة عن الامرين المذكورين فلا نسلم صحة التكليف والمساءلة
عن الغرض وامتناعها وانما يمتنع ان لو استدعى حكمة تعلق الغرض بكل فرد فرد
حكمة لا يطلب لمسئلة ولا سؤال علة تعرض لا تعرض عليه بل لم فعلت
الثواب بعض ونسأل ولا يسأل عنه كما قال لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون الكتاب الثالث في النبوات وما يتعلق بها كالمعاد
الامامة وغيرها من السمعيات كالحشر والجزاء والشفاعة وفضائل
الاول في النبوة وفيه مباحث الاول في احتياج الناس الى النبي
لما لم يكن الانسان بحيث يستقل بامر نفسه وكان امر معاشه من
غذائه ولباسه ومسكنه وسلاحه وغيرها لا تتم الا بمشاركة الغير من اشاء
جنسه ومعاوضته وهي ان يعطي كل واحد حاجته من عمله بالاضافة
من عمله ومعارضته وهي ان يعمل كل واحد مثل ما يعمله الاخر لهما
فنا نعني بالتعريض لهما ما يتوقف عليه صلاح التشخص كالمكان مثلا
او النوع كتدبير المدن احتاج اي الانسان الى عدل مسوق عليه اذ كل
واحد من تلك الاشخاص شأنه يحتاج اليه ويغضب على من يخالفه
في ذلك ويدعوه سهوه وغضبه الى الجور والعدوان على الغير لا نا نقطع ذلك الا
بعدل يشرع لان ذلك العدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة الا
اذا كان له قوانين كلية يحفظ وهي الشرع لنفرض شارع ويعرف مراده
على الوجه الذي يتحقق بان ظاهره وسعوا نا بامره ونهيه عوانا على طاعته
ويحث على اجابته ونصدقه في مقالته بوعد الجنة والثواب وبالمطيع
بالعقاب من يخالفهم الرجاء والخوف على الطاعة وترك المعصية وهو
ان الشارع الموصوف بهذه الصفات التي نثبتها في امكان التحرز
المعجز امر خارق للعادة من قبل الله وفعل مقرون بالتحدي مع عدم
المعارضة وقولنا مقرون بالتحدي احتراز عن الكرامات وقولنا مع عدم
المعارضة احتراز عن السحر والشعبذة مثل ان يقول الكاذب

Copyright © King Saud University